

لبنان بحاجة إلى ثورة رقمية للوثب إلى الأمام

ناصر السعيدى - نائب أول سابق لحاكم مصرف لبنان ووزير سابق | 27 أيلول 2018 | 00:00



يعاني لبنان من ضيق اقتصادي شديد، ويتخبّط في ركود تضخّمي: تردّي كبير في النمو الاقتصادي، وارتفاع عجز الموازنة، والديون، والبطالة، والتضخّم. وستعتمد المعافاة وآفاق النمو المستقبلية في لبنان، إلى حد كبير، على تطوير نموذج جديد للتنمية الاقتصادية، وتجديد الاستثمار في البنى التحتية الصلبة و”الناعمة”(soft)

، بما في ذلك الرأسمال البشري وإعادة بناء الرأسمال السياسي الذي استُنِفد بسبب سوء الحوكمة، وتفشّي سرطان الفساد، والمحسوبيات، والاستيلاء على مقدّرات الدولة، والإمساك بأدواتها التنظيمية. يحتل لبنان مراتب مُحزنة جداً في مؤشرات الفساد فهو يأتي في المرتبة 87 من أصل 113 بلداً في مؤشر الفساد. ويشغل المرتبة 105 من أصل 137 بلداً في مؤشر القدرة التنافسية، والمرتبة 133 من أصل 190 بلداً على صعيد تكلفة القيام بالأعمال.

ومع ذلك، يَمكن تعبير المسهد. وبالإضافة إلى الإصلاحات البيوييه والماليه والسديه التي كثر الحديث عنها نحتاج إلى استراتيجيه رئيسيه لرفع النمو وزيادة الإنتاجية. علينا أن نطلق استراتيجيه "لبنان يثب إلى الأمام"، ثورة رقميه تحقّق لبنان الالكتروني. إن التكنولوجيات الجديدة تتسبّب باضطرابات في الأسواق والمُنتجات والخدمات. إن الرقمنة تنتشر، محدثَةً تحوُّلاً في تجارة التجزئة، والتصنيع، والصناعة، والمواصلات، واللوجستيات، والقطاع المصرفي والمالي، والخدمات الصحية، وغيرها من القطاعات. إن التكنولوجيا تغيّر الزراعة سريعاً إلى زراعة تكنولوجيه نحو العصر الرقمي من خلال استخدام التقنيات المتطورة في القطاع الزراعي أو ما يُعرّف بالتكنولوجيا الزراعية (AgriTech). لقد بتنا نعيش أكثر فأكثر في أسواق رقميه.

يتعيّن على لبنان توظيف استثمارات طائلة في البنى التحتية الرقمية لخفض الأكلاف وزيادة سرعة خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية (الانتقال إلى عصر ال4G)، والشبكات والمنصّات من أجل المشاركة بفاعليه في أربعة تحوُّلات أساسيه سوف تتبلور خلال العقود المقبله:

- الخدمات الرقمية من مثل التجارة الإلكترونيه؛

- الطاقة والتكنولوجيات النظيفة للحد من أخطار التغيّر المناخي وتداعياته

- علوم الصحة والحياة؛

- الذكاء الاصطناعي، وقواعد البيانات المتسلسله (blockchain)، والتكنولوجيا الماليه (FinTech)، وعلوم الإنسان الآلي أو الروبوتيكس، وتكنولوجيات النانو (التكنولوجيا المتناهيه الصغر).

إن الرقمنة تقدر أن تُحدث تغييراً جذرياً وثورة في القطاع المصرفي والمالي في لبنان. فاعتماد التكنولوجيا الماليه في القطاع المصرفي والعمليات الماليه للشركات، وفي أسواق الرساميل، وتحليل البيانات الماليه، والمدفوعات، والتأمين، وإدارة الأصول والثروات، يفتح آفاقاً جديدة وأسواقاً عابره للحدود أمام قطاعنا المصرفي والمالي. إن بلداناً مختلفه مثل إستونيا والصين وكينيا ومالطا وتايلاند وسنغافوره، توفّر أمثله عن فوائد خدمات المدفوعات والمصارف المُرقمته. والخدمات المُرقمته هي الأدوات الأكثر فاعليه لتلبية احتياجات الجاليه الاغترابيه اللبانيه الثريّه. ويمكن أن يمثّل التمويل الجماعي مفتاح التنميه الاقتصاديه والتنويع الاقتصادي عبر دعم الشركات الصغيره والمتوسطه والاشتمال المالي.

ومن شأن الرقمنة أن تقوّي إلى حد كبير الماليه العامه وتخفف عجز الموازنه من خلال تحسين الإبلاغ عن المعاملات وجبايه الضريبه على القيمه المضافه، والرسوم الجمركيه وسائر الضرائب، وزيادة فاعليه الإنفاق والحد من الهدر والرشاوى والفساد في المشتريات والنفقات العامه. إن اعتماد منظومه رقميه وطنيه لبطاقات الهويه (كما في إستونيا) يمكن أن يوفّر الوصول إلى جميع الخدمات الإلكترونيه، بما فيها تلك التي تؤمّنها الدوّله. ومن شأن إصدار بطاقات رقميه لجميع موظفي القطاع العام، أن يُخفّف

إلى حد كبير أعداد موظفي وعمّال "الظل" والذين يتغيّبون عن الوظيفة. وتشكّل الحكومة الرقمية أداةً فاعلة وناجعة في مواجهة الرشوة والفساد.

ومن أجل تحقيق الثورة الرقمية في لبنان، يجب إنشاء مؤسسات رقمية، ووزارة للخدمات المالية والاقتصاد الرقمي والابتكار، وإقرار قوانين وتنظيمات لدعم التكنولوجيات الجديدة والتكنولوجيا المالية وإيلاء الاهتمام اللازم للأصول الرقمية بغية تمكين لبنان من تطوير بيئة حاضنة شبيهة بـ"سيليكون فالي"، واجتذاب الاستثمارات والشركات الناشئة. وعلى جامعاتنا ومعاهدنا التكنولوجية توظيف استثمارات كبرى في المختبرات والحاضنات والمسرّعات؛ أي باختصار يجب مضاعفة المبادرات الراهنة. إن لبنان "الرقمي" سيحقّق الاستثمار الأكبر في طاقات لبنان الشابّة ورواده في الأعمال والرأسمال البشري اللبناني، ويستقطب الاستثمارات الخارجية المباشرة لتعزيز الابتكار التكنولوجي والقطاعات الشديدة الاعتماد على المعرفة. إن لبنان يحتل المرتبة الرابعة عالمياً في تعليم الرياضيات والعلوم (وفق ترتيب المنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2018)؛ وتُشير الأدلة من الصين وبلدان أخرى، إلى أن زيادة بنسبة واحد بالمئة في التحول نحو الرقمنة تساهم في زيادة النمو بنسبة 0.3 بالمئة. إن القطاع الخاص قادر على دفع لبنان نحو القيام بوثبة إلى الأمام. بإمكان الثورة الرقمية أن تُحدث تحوّلاً في المشهد الاقتصادي اللبناني. فهل السياسيون وصنّاع السياسات، قادرون على النهوض بدورهم في هذا المجال؟